فعالية السياسة المالية في التخفيف من حدة الفقر: دليل تجريبي من الجزائر

The effectiveness of fiscal policy in alleviating poverty: Experimental evidence from Algeria

ايت لعزيز فتيحة*[1]، معمر فطوم[2]

[1]مخبر الطرق الكمية في العلوم الاقتصادية وعلوم إدارة الأعمال وتطبيقاتها من أجل التنمية المستدامة، جامعة الجلفة -الجزائر-، fatiha.aitlaziz@univ-djelfa.dz

[2]مخبر الطرق الكمية في العلوم الاقتصادية وعلوم إدارة الأعمال وتطبيقاتها من أجل التنمية المستدامة، جامعة الجلفة -الجزائر-، maamarbmf@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2023/02/01 **تاريخ القبول: 2023/05/25**

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى فعالية السياسة المالية في التخفيف من حدة الفقر، وذلك من خلال التطرق إلى المفاهيم المرتبطة بظاهرة الفقر وانعكاس السياسة المالية وتأثيرها على مستويات الفقر وكدليل تجريبي قمنا بتطبيق الدراسة على بيانات الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1969الى 2021، واعتمدنا على الاستهلاك الأسري كمؤشر على الفقر، الإنفاق الحكومي كأهم أدوات السياسة المالية وحصة الفرد من الناتج الحقيقي كمتغير مراقبة.

وتوصلت الدراسة وباستعمال اختبار جوهنسن أن هذه المتغيرات في حالة تكامل مشترك، وعلى أساس تقديرات نموذج VECM اتضح أن نسبة مساهمة الإنفاق الحكومي في تحديد التقلبات المستقبلية للاستهلاك الأسري هي 27% ولحصة الفرد من الناتج هي 31%، كما أن استجابة الاستهلاك الأسري لحصة الفرد من الناتج في السنوات الأولى تكون الأكثر أهمية وفي السنة الثانية بالخصوص حوالي 70% ثم تتراجع لتصل القيمة 44% وبالنسبة للإنفاق الحكومي تتزايد الاستجابة باستمرار لتستقر عند 50%.

الكلمات المفتاحية: فقر، اقتصاد جزائري، إنفاق حكومي، إنفاق استهلاكي للأسر، نموذج VECM.

تصنيف JEL: C32، E2، H5، I32.

Abstract:

This study aims to find out the effectiveness of fiscal policy in alleviating poverty; by addressing concepts related to the phenomenon of poverty and the reflection of fiscal policy and its impact on poverty levels, as empirical evidence we applied the study to the data of the Algerian economy during the period 1969 to 2021,and we relied on household consumption as an indicator of poverty, government spending as the most important fiscal policy tool, and per capita real output as a control variable.

Using the Johansen test, the study found that these variables are in a state of common integration, and based on estimates of the VECM model, It was found that the share (coutribution) of government spending in determining future fluctuation of household consumption is 27% and per capita output 31%.The response of household consumption to the per capita output in the early years is the most important and the second year in particular about 70% and then declines at 44%, and for government spending the response is constantly increasing to settle at 50%.

***Key Words** :poverty, Algerian economy, government spending, household consumer spending, VECM model.*

***JEL Classification:** C32 ،E2، H5،I32*

* المؤلف المرسل: ايت لعزيز فتيحة، الإيميل: fatiha.aitlaziz@univ-djelfa.dz

1. مقدمة:

يواجه العالم العديد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية وتعد ظاهرة الفقر من بين المشكلات الاقتصادية التي تعيق مسار التنمية والتقدم، حيث أنه بالرغم من التقدم الاقتصادي في العقود الأخيرة في العديد من بقاع العالم، إلا أن الكثير منهم مازال يعيش في فقر مدقع، كما أنها تعتبر من أهم المعضلات التي واجهتها المجتمعات والحكومات والنظريات الاقتصادية والاجتماعية منذ أقدم العصور.

وبعد القضاء على الفقر أو الحد منه من التحديات الرئيسية التي يواجهها العالم في الوقت الراهن، وشكل بذلك دافع لدى الحكومات لاتخاذ جملة من التدابير والسياسات الاقتصادية والاجتماعية، وتتصدر هذه السياسات السياسة المالية لما لها من آثار مباشرة وسريعة لإيجاد الأدوات والوسائل الكفيلة لتخفيف من هذه الظاهرة، وتعتبر السياسة المالية أداة بيد الحكومات لتوجيه والضبط الاقتصادي والاجتماعي، ومعالجة ما يتعرض له من أزمات كما تعمل على تلبية الاحتياجات المباشرة وتعزيز النمو وما تحققه من آثار واسعة النطاق على أوضاع الفقر وعدم المساواة.

والجزائر كغيرها من الدول النامية، أعطت أهمية بالغة لمكافحة ظاهرة الفقر وذلك باعتمادها لسياسات المالية واستراتيجيات مختلفة، وهذا لمعالجة الآثار السلبية المترتبة على أفراد المجتمع، التي خلفتها الأزمات الاقتصادية المتتالية التي عاشتها الجزائر في الثمانينات مرورا بالإصلاحات الهيكلية في التسعينات كل هذه العوامل أدت إلى تدهور الأوضاع المعيشية وتوسع دائرة الفقر وتعثر جهود التنمية.

من خلال ما تقدم تبرز لنا إشكالية هذه الدراسة والمتمثلة في السؤال التالي:

ما مدى مساهمة السياسة المالية من خلال أدواتها في تقليص من حدة الفقر؟ وهل استطاعت في الجزائر أن تساهم بفعالية في مكافحة الظاهرة؟

فرضيات الدراسة: للإجابة على إشكالية الدراسة تم الاعتماد على الفرضيات التالية:

- تؤدي السياسة المالية دورا مهما في خفض الفقر من خلال نمط سياسة الإنفاق العام؛
- يمكن توظيف الضرائب كأحد قنوات السياسة المالية لتدنية التباين في توزيع الدخل وخفض الفقر؛
- الجزائر من البلدان النامية التي تمكنت من تحسين الظروف المعيشية للسكان من خلال أدوات السياسة المالية.

أهداف الدراسة: يتمثل هدف الدراسة في إبراز دور ومدى نجاعة السياسة المالية في مواجهة مشكلة الفقر كما تندرج في إطار هذه الدراسة مجموعة من الأهداف الأخرى وتتمثل في:

- الكشف عن ظاهرة الفقر باعتبارها مشكلة اقتصادية واجتماعية تعيق مسارات التنمية؛
- التعرف على مختلف آليات تأثير السياسة المالية على مستويات الفقر.

منهج الدراسة: سنتبع في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في شقها النظري بهدف التعرف على المفاهيم المتعلقة بمتغيرات الدراسة بالإضافة إلى عرض لآلية تأثير السياسة المالية وانعكاساتها على مستويات الفقر، أما الجانب التحليلي خصص لتشخيص واقع الفقر في الجزائر واستخلاص مختلف النتائج، أما فيما يخص الدراسة التطبيقية من خلال الاعتماد على الأسلوب الإحصائي القياسي وجمع البيانات وتحليلها من أجل تحديد النموذج الأمثل، كما تم استخدام كل من البرنامج الإحصائي Eviews10، Xlstat-2014.

الدراسات السابقة: هناك العديد من الدراسات التي تطرقت لأحد جوانب دراستنا ونذكر منها:

- دراسة للباحث **(محمود أحمد فواز،2021)** بعنوان:"**دراسة أثر السياسة المالية والنقدية على الحد من الفقر دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري خلال الفترة 1990-2020**" وتهدف الدراسة إلى تحليل أثر كل من السياسة المالية والنقدية التي تم تطبيقها في الاقتصاد المصري خلال فترة الدراسة على مستويات الفقر في مصر والوقوف على أكثر المتغيرات تأثيرا للظاهرة، وتوصل الباحث أن هناك تأثير للسياسة المالية متمثلا في كل من الضرائب والإنفاق الحكومي في الأجل القصير ووجود تأثير للسياسة النقدية في وجود علاقة عكسية بين معدل الفائدة والفقر في الأجل الطويل، أما النمو الاقتصادي فله تأثير طردي على الفقر في الأجل الطويل.

- دراسة للباحث **(بن جلول خالد، 2017)** بعنوان:"**أثر صدمات السياسة الاقتصادية للجزائر على معدلات الفقر دراسة قياسية باستخدام نموذج تصحيح الخطأ (ECM) للفترة 1985-2015**" حاول الباحث تقدير آثار الصدمات السياسية على معدلات الفقر في الجزائر وتم الاعتماد في الدراسة على نموذج تصحيح الخطأ وتمثلت متغيرات النموذج في كل من الإنفاق الحكومي، الكتلة النقدية، والانفتاح التجاري وتوصلت الدراسة إلى وجود آثار تمارسها صدمات المتغيرات المختارة على معدلات الفقر في الأجلين الطويل والقصير مع اختلاف قوة واتجاه العلاقة بين كل الإنفاق الحكومي والكتلة النقدية والانفتاح التجاري مع معدلات الفقر.

- دراسة للباحث (**Hale Balseven , Can Tansel Tugcu, 2017**) بعنوان: **« Analyzing the effects of fiscal policy on income distribution between developed and developing contries »**

تبحث الدراسة بتحليل القوة التفسيرية للضرائب والتحويلات على توزيع الدخل لـ 17 دولة نامية و30 دولة متقدمة بين عامي 1990 و 2014 وتوصلت الدراسة إلى أن الإيرادات الضريبية تقلل من عدم المساواة في الدخل البلدان النامية وأن النمو الاقتصادي له تأثير سلبي على توزيع الدخل في حين أن النمو الاقتصادي والتضخم لهما تأثير ايجابي في توزيع الدخل في البلدان المتقدمة.

- دراسة للباحثين **(محمد بوطلاعة ورميسة كلاش، 2020)** بعنوان:" **أثر النمو الاقتصادي على معدل الفقر في الجزائر خلال فترة 1970-2017**" حيث سعت الدراسة في تحديد أثر النمو على معدل الفقر باستخدام منهجية الانحدار الذاتي لفجوات الزمنية المبطأة ARDL وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين الفقر والنمو الاقتصادي.

2. الإطار ألمفاهيمي لظاهرة الفقر

يعد الفقر بمختلف أبعاده من أعقد المشكلات والعقبات التي تؤرق المجتمعات والحكومات منذ أقدم العصور وما لها من انعكاسات سلبية على المجتمعات، وهي ظاهرة ليست محصورة في بلد واحد ولا يخلو منها أي مجتمع بغض النظر عن مستوى تطوره مما جعل هذه الظاهرة والقضاء عليها من أولى أهداف خطة التنمية المستدامة2030.

1.2 مفهوم الفقر:

يحمل الفقر في طياته العديد من التعاريف، وتتباين باختلاف الدراسات والثقافات والعلل عبر الأزمنة المختلفة، وذلك كونها ظاهرة معقدة ذات أبعاد متعددة اقتصادية وسياسية وتاريخية لتتقاطع هذه المفاهيم في:

- الفقر هو حالة من الحرمان المادي وتتمثل بمستوى المعيشة والحاجات الأساسية فضلا عن الجانب النفسي المرتبط بالبعد الإنساني للفقر والانعزال والاغتراب الناجمة عن التهميش والتمييز الاجتماعي والسياسي وكذلك

الاتكالية وضعف القدرة على اتخاذ القرارات ومواجهة الصدمات الخارجية والداخلية، وعدم الشعور بالأمان. (النجفي و عبد المجيد، 2008، صفحة 39)

فالفقر بمفهومه الواسع يشمل درجة الحرمان من القرارات الأساسية، بالإضافة الى الدخل مثل الصحة والتعليم والمعرفة والسكن والمشاركة في الحياة العامة والتمتع بالحرية وعدم التعرض للتهميش وهي كلها وسائل لتحقيق التنمية البشرية (صندوق النقد العربي، 2020، صفحة 38)، وبذلك أصبح مفهوم الفقر يعبر عنه بخط الفقر وهو افتراض وجود حد أدنى من الاستهلاك ومن الدخل يقاس عليه مستوى معيشة الفرد، حيث أن كل شخص يقع دخله أو استهلاكه أقل من هذا الحد فهو يعتبر فقيرا بمعنى هو الدخل أو الإنفاق الذي يفصل الفقراء من غير الفقراء، وبذلك نجد اتجاهين اثنين في تحديد مفهوم الفقر، اتجاه يضع حد أدنى لمستوى الدخل الضروري الذي يجب على كل الأفراد إحرازه لتحقيق ضمان معيشي مقبول وهذا ما يعرف بالفقر المطلق، وللفقر المطلق مستويات ويتمثل في المستوى الأعلى للفقر يسمى بخط الفقر الأعلى وهو الذي تقدره المنظمات الدولية مابين 2 دولار أمريكي كحد أعلى 1 دولار أمريكي كحد أدنى ويسمى بالفقر المدقع وهي الحالة التي يقل فيها دخل الفرد عن 1 دولار أمريكي يوميا، والاتجاه الثاني يعتمد على معدل توزيع الدخل بين السكان، حيث أنه يحدد نسبة مئوية للسكان الفقراء في المجتمع وهذا ما يطلق عليه بالفقر النسبي. (ولد القابلة، 2004، صفحة 04)

2.2 أسباب تفشي ظاهرة الفقر

هناك العديد من العوامل التي تساهم في تفشي ظاهرة الفقر خاصة في الدول النامية ويمكن تصنيفها الى:

- **الأسباب الاقتصادية:** تعد العوامل الاقتصادية من أهم الأسباب التي تؤدي إلى تفاقم ظاهرة الفقر وزيادة حدتها، فالانخفاض في معدلات النمو الاقتصادي وتدني مستويات الدخول وارتفاع تكاليف المعيشية خاصة في الدول النامية، وتعد من الأسباب الرئيسية التي تسهم في ارتفاع معدلات الفقر في هذه الدول، (العوسي، 2016، صفحة 686) وهناك العديد من العوامل ونذكر منها:
  - عدم الاستغلال السليم والأمثل لموارد المجتمع المادية والبشرية؛
  - سوء توزيع الدخل والثروات؛
  - سياسة التعديل الهيكلي المفروضة من طرف المؤسسات الدولية؛
  - تفاقم المديونية الخارجية وما رافقها من خدمات الدين للدول النامية؛
- **الأسباب الاجتماعية:** تتمثل الأسباب الاجتماعية في:
  - النمو السريع للسكان بوتيرة أكبر من النمو في الناتج الداخلي الخام؛
  - تدني مستويات التعليم وارتفاع نسبة الأمية؛
  - ظاهرة النزوح الريفي وما يترتب عنها من انتشار للأحياء والبناءات القصديرية وبالتالي تفاقم الآفات الاجتماعية؛
- **الأسباب السياسية والأمنية:** ويظهر ذلك من خلال
  - تفشي الفساد وعدم الاستقرار السياسي؛
  - التوزيع الجغرافي لبعض الدول؛

- غياب الديمقراطية والمشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات؛
- دور الحروب في تدني مستوى المعيشية للأفراد.

3. انعكاسات السياسة المالية على مستويات الفقر

ولأن الفقر من التحديات الرئيسية التي تواجه العديد من الدول وخاصة الدول النامية والعربية حيث يعيش حوالي 40% من عدد سكان الدول العربية تحت خط الفقر الدولي المقدر بحوالي 2.76 دولار أمريكي في اليوم باستخدام الدولار بمعامل القدرة الشرائية، بالإضافة إلى تراجع في تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالقضاء على الفقر وعدم المساواة في المنطقة العربية. (صندوق النقد العربي، 2020، صفحة 35)
وللسعي نحو تخفيف من حدة الفقر في هذه البلدان فانه لابد من آليات تأثير السياسات الاقتصادية في الفقر وتتقدم هذه السياسات السياسة المالية.

1.3 آلية تأثير السياسة المالية على الفقر:

تعتبر السياسة المالية من أهم الأدوات التي تملكها الحكومات والتي يتم من خلالها تصحيح النتائج التوزيعية لإخفاقات السوق وتحقيق العدالة والنمو والتنمية والحد من الفقر.
ويثير دور النمو الاقتصادي في الحد من ظاهرة الفقر جدلا بين الاقتصاديين فالبعض يرى أن المعدلات المرتفعة للنمو الاقتصادي تشكل فاعلا هاما و أساسيا للحد من الفقر بشكل أسرع (العوسي، 2016، صفحة 690)، واعتبر البنك الدولي النمو السريع ضروريا لتحقيق أهداف خفض الفقر، حيث تراجع الفقر بمعدلات واضحة لعدد من البلدان تملك معدلات نمو مرتفعة كالصين واندونيسيا وماليزيا، إلا أن ذلك لا يمكن تعميمه في بلدان كثيرة، حيث لم يؤدي النمو دوره في الحد من الفقر وهذا راجع لمعدلات النمو المنخفضة ونوعية وهيكل النمو الذي لم يكن في صالح الفقراء. (عباس، 2018، صفحة 29)
وتبقى فرضية النمو بوصفها آلية مركزية لخفض الفقر محور خلاف بين الباحثين، إذ أكد بعض الباحثين أن النمو الاقتصادي لا يقضي على الفقر بل العكس ممكن أن يزيد ويفاقم من مشاكل الفقراء.
وقد أشار"دويز وسين1990" أن النمو الاقتصادي لا ينتج عنه مردود يحسن من الرفاه في العديد من الإجراءات غير المالية، وأن الدعوة لزيادة الإنفاق الحكومي ولإعادة توزيع الثروة (سيث دبليو، 2006، صفحة 01)، باعتبار أن فوائد النمو لا تتوزع توزيعا عادلا لعدم توافر علاقة واضحة بين النمو وتوزيع الدخل، ومنه فان تحقيق نمو مستديم يتم توزيعه توزيعا عادلا يعد عاملا أساسيا في تخفيض مستويات الفقر وهذا ما تعكسه تجربة شرق آسيا في تقليل من معدلات الفقر من خلال النمو المسارع للدخل والنمط العادل في توزيع الدخل. (النجفي و عبد المجيد، 2008، صفحة 124)، وتستطيع الحكومات عن طريق سياستها المالية المساهمة في الحد من الفقر من خلال توفير العدالة الاجتماعية والتوزيع العادل لثمار النمو الاقتصادي وذلك باستخدام مضامين التوزيعية للدخل في إطار سياسة الإنفاق العام والسياسة الضريبية.
- **الإنفاق العام والفقر:** يعد الإنفاق العام من أهم البنود المعتمدة للحد من مستويات الفقر باعتباره آلية مهمة من آليات إعادة توزيع الدخل، حيث تظهر آثاره من خلال عدة قنوات، وتنقسم النفقات العامة إلى نفقات حقيقية ونفقات تحويلية، ويقصد بالنفقات الحقيقية تلك الدخول الى توزع مقابل إنتاج جديد وبالنسبة للنفقات التحويلية هي عبارة عن تلك النفقات التي تحول من الدخل المتحصل فعليا من فئة معينة إلى فئة

أخرى، وبذلك يتضح أن النفقات العامة التحويلية يقتصر أثرها على إعادة توزيع الدخل أما النفقات العامة الحقيقية فان أثرها لا يقتصر على زيادة الإنتاج الوطني وإنما يمتد إلى إعادة توزيع الدخل، أي أنها تستطيع الدولة التدخل لإعادة توزيع الدخل الوطني من خلال إدخال تعديلات على حالة التوزيع الأولي باستخدام النفقات التحويلية من أجل تحقيق الإنفاق العام آثاره المرجوة في إعادة توزيع الدخل الوطني بين طبقات المجتمع، لابد أن يكون مصدر تمويل الإنفاق العام يأتي معظمه من الإيرادات المستمدة من الضرائب المباشرة وخاصة التصاعدية لأن نصيب الطبقات الغنية في حصيلتها يكون عادة أكبر من نصيب الطبقات الفقيرة. (بانافع و عبد المجيد، 2020، الصفحات 180-182)

ويمارس الإنفاق تأثيره على النمو الاقتصادي والذي يعبر عن الزيادة في الناتج المحلي مع ما يحققه من زيادة نصيب الفرد من الدخل الحقيقي ويحدث تأثيره في زيادة الطلب الكلي، حيث أن ارتفاع حجم الطلب الفعال (الاستثماري والاستهلاكي) برفع من حجم الإنتاج والتشغيل مما يؤدي إلى الدخول النقدية، ومن ثم الدخل والناتج. (محمد عبد اللطيف مصطفى، 2020، صفحة 512)، بالإضافة إلى مساهمة التحويلات النقدية والدعم في خفض الفقر بشكل مباشر من خلال زيادة الدخل المتاح للأفراد، والإنفاق في مجالات التعليم والخدمات الصحية والإعانات الغذائية وغيرها من أنواع الإنفاق الاجتماعي سيؤدي إلى تحسين النوعي والكمي لرأس المال البشري من ثم زيادة مستويات المنفعة المطلقة للفقراء. (فواز، 2021، صفحة 90)

- **الضرائب والفقر**: لا تتدخل الضرائب بشكل مباشر في التوزيع الأولي للدخل الا أنها تلعب دورا هاما في إعادة توزيعه لصالح الطبقات الفقيرة للمجتمع.

تمارس الضرائب أثارها التوزيعية في إعادة توزيع الدخل الوطني عن طريق تغيير الدخول النقدية، وبدوره هذا التغيير الذي تحدثه الضرائب يؤدي إلى تغيير الطلب على السلع الاستهلاكية وبالتالي تغيير أسعار تلك السلع ويختلف أثر الضرائب المباشرة في الاتجاه الذي تسلكه في إعادة توزيع الدخل عن أثر الضرائب غير المباشرة، اذ تمارس الضرائب المباشرة آثارها من خلال تأثيرها في أسعار السلع الاستهلاكية وبالتالي يتضح أن استخدام السياسة الضريبية لصالح الطبقات الفقيرة في المجتمع من خلال الاعتماد على الضرائب المباشرة بصورة أكبر من الضرائب غير المباشرة مع إتباع مبدأ التصاعد في الضريبة حيث أن هذه الفئة من الضرائب المباشرة يؤدي إلى إعادة توزيع الدخل الوطني لصالح الطبقات الفقيرة على عكس الضرائب غير المباشرة التي يقع عبئها الأكبر على الطبقات الفقيرة الأكثر استهلاكا. (بانافع و عبد المجيد، 2020، صفحة 184)

2.3 استجابة السياسة المالية لأثار جائحة كوفيد19

إن احتواء جائحة كوفيد 19 أصبحت ضروريات وأولوية كل دول العالم، حيث اتخذت معظم الحكومات مجموعة من تدابير وإجراءات الاحتواء الضرورية لإبطاء تفشي الفيروس من أجل حماية الأفراد والشركات وللحفاظ على أرواح وسبل العيش، ونجم عن هذه التدابير في إغلاق جزء كبير من الاقتصاد المتمثل في غلق المؤسسات الاقتصادية والتعليمية وشل النشاط الاقتصادي وحضر السفر المحلي والدولي، ورغم ضرورة إجراءات الاحتواء هذه الا أنها ترتب عليها تكاليف اقتصادية ضخمة من انخفاض مفاجئ في الدخل الفردي والشركات وأدت الى ارتفاع البطالة وبذلك سارعت الدول بالتدخل عن طريق سياستها لتوفير الدعم المالي للأفراد والشركات المتضررة من الجائحة ودعم الأجور وتقديم المساعدات الاجتماعية، ففي الولايات المتحدة الأمريكية ارتفع متوسط الدخل المتاح للإنفاق بفضل التحويلات والتدابير الموجهة لدعم الطلب الكلي بنسبة 8% في الربع

الأول والثاني من عام 2020 على الرغم من انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 10% في نفس السنة، كما منحت نظم الإبقاء على الوظائف في أوربا الأمن المالي للموظفين وحماية وضعهم الوظيفي وتجاوز الأزمة والنجاة منها ولم تشهد ارتفاع في معدلات البطالة إلا بنسبة ضئيلة بلغت 3% ويرجع ذلك للحزم التحفيز الحكومية التي خففت من الأثر الاقتصادي للجائحة (عبد المنعم و قعلول، 2022، صفحة 25)، وبذلك تصدرت السياسة المالية استجابة اقتصاديات الأسواق الصاعدة والاقتصاديات النامية لهذه الجائحة وتتطلب الأزمة الصحية أولوية الإنفاق على القطاع الصحي لإبطاء تفشي الجائحة وتقديم قروضا وضمانات وتخفيضات ضريبية للمؤسسات والمشروعات الصغيرة والمتوسطة ودعم الأسر المعرضة للخطر ودعم الأسعار. (مولايزن، كليوويف، و سانيا، 2020)

وتختلف الاستجابة المالية ونوع الأدوات باختلاف تقدم البلدان، حيث بلغت الاستجابة للأزمة في الاقتصاديات المتقدمة أكثر من 9% من إجمالي الناتج المحلي في تدابير الإنفاق والإيرادات، و11% في الدعم والقروض والضمانات والأنشطة شبه المالية وكانت استجابة الأسواق الناشئة والاقتصاديات المتوسطة أكثر صمتا لكنها استخدمت أيضا جميع الأدوات الاستجابة المالية بحوالي 34% من إجمالي الناتج المحلي في تدابير الإنفاق والإيرادات، و 2.5% من الناتج المحلي الإجمالي للدعم من خلال الأدوات الأخرى، وبالنسبة للبلدان النامية منخفضة الدخل أصغر استجابة مالية عند حوالي 1.8% من الناتج المحلي الإجمالي والتي كانت بالكامل تقريبا في شكل تدابير الإنفاق والإيرادات.(Lacey & Massad, 2021, p. 8)

ونستخلص بأن في المراحل الأولى للجائحة استطاعت السياسة المالية أن تمنع بشكل فعال سقوط بعض الأسر الأكثر احتياجا في براثن الفقر، ولولا استجابة السياسة المالية لكان معدل الفقر زاد في المتوسط بمقدار 2.4 نقطة مئوية. (البنك الدولي، 2022، صفحة 10)

4. قياس أثر السياسة المالية على الفقر في الجزائر

1.4 تشخيص ظاهرة الفقر في الجزائر

مازالت قضية الفقر تمثل اهتمامات الدول الكبرى المتقدمة والنامية على حد سواء، وتعد الجزائر واحدة من الدول النامية التي تعاني من مشكلة الفقر وتزايد عدد الفقراء منذ الحقبة الاستعمارية، وبعد الاستقلال 1962 سعت الحكومات على تقليص معدلات الفقر وتحسين الأوضاع الاجتماعية والمستويات المعيشية للسكان، وتمكنت الدولة في تقليص معدلات الفقر خلال فترة السبعينات وبداية الثمانينات، ولكن في سنة 1986 شهدت الجزائر تزايد في عدد الفقراء نتيجة لتدهور أسعار البترول وانخفاض مداخيل الدولة وأفرزت وضعا رهين بسياسات المؤسسات المالية الدولية، ومع بداية التسعينات عاد معدل الفقر للارتفاع مجددا وهذا ما يوضحه الجدول1.

الجدول 1: تطور نسبة الفقر وعدد الفقراء في الجزائر 1988-2008

	نوع الخط	1988	1995	2000	2004	2005	2006	2008
نسبة الفقر %	الخط الغذائي SA	3.6	5.7	3.1	1.6	-	-	-
	خط الفقر العام(SPG)	8.1	14.1	12.1	6.8	5.7	5.6	5
عدد الفقراء بالآلاف	SA	210	1611	951	518	-	-	-
	SPG	532	3986	2200	1875	-	-	-

source: (Governement Algérien, 2010, p. 41)

من خلال الجدول1 نلاحظ في سنة 1988 انخفض خط الفقر الغذائي بنسبة 3.6% من مجموع السكان، ليرتفع في سنة 1995 بنسبة 5.7% ليعاود بالانخفاض في كل من سنة 2000 بقيمة 3.1% و1.6% لسنة 2004.

أما بالنسبة لمعدلات خط الفقر العام عرفت ارتفاع في سنة 1995 بنسبة 14.1% بعد ما كانت نسبة الفقر تقدر بـ 8.1 في سنة 1988، لتنخفض بعد ذلك إلى 12.1% ثم إلى 5.6% و5% خلال السنوات 2000 و2006 و2008 على الترتيب.

ويرجع سبب الارتفاعات التي سجلت في فترة التسعينات (1992-1997) إلى الحرب الأهلية التي أدت إلى الركود الاقتصاد الوطني وتفشي الأمية والبطالة تدهور المستوى المعيشي، فضلا عن سياسة تحرير الأسعار وارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية مما أثر على القدرة الشرائية للأسر وارتفاع تكلفة المعيشية، في حين عرفت الجزائر تحسن الوضعية الاقتصادية مع بداية الألفية الجديدة، أدت إلى انخفاض معدلات الفقر بسبب عودة الأمن والاستقرار وانتعاش أسواق المحروقات وارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، إلى جانب إتباع سياسات اقتصادية واجتماعية مناصرة للفقراء وعززت الجزائر منذ نهاية التسعينات سياستها للتنمية الاجتماعية ومكافحة الفقر، مما سمح بتحسين الظروف المعيشية للسكان بشكل عام وتقليص الفقر بشكل غير مسبوق، إلا أنه بعد سنة 2015 (الجدول2) شهد ارتفاع مفاجئ في معدلات الفقر من 5.7% سنة 2015 الى 7% سنة 2017 وذلك نتيجة لانخفاضات الحادة التي عرفتها في أسعار البترول لسنة 2014 وأثره على المالية العامة والاستثمار العام المستدام وسياسة إعادة التوزيع السخية، وتجسيد ذلك في ضعف وتفاقم الأوضاع في المجتمع وتدني مستويات المعيشية للأسر واختلالات عميقة بالإضافة إلى سياسة التقشف المنتهجة من طرف الحكومة.

الجدول2: تطور معدلات الفقر في الجزائر 2009-2017

السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2015	2017
معدل الفقر%	9.8	6.2	5.5	5.2	5.03	5.7	7

المصدر: (زرمان، لطرش، و الجودي، 2022، صفحة 763)

5. الدراسة التطبيقية: النتائج والتحليل

1.5 دراسة تحليلية وصفية لمتغيرات النموذج باستعمال طريقة ACP

نتناول في هذا الجزء طريقة التحليل بالمركبات الأساسية (ACP)، وتستخدم هذه الطريقة في تحليل الجداول الإحصائية من أجل اختزالها الى عوامل مكتوبة على شكل خطي، وتساعدنا هذه الطريقة على دراسة وتحليل العلاقة بين المتغيرات فيما بينها خلال فترة الدراسة والعلاقة بين المتغيرات والسنوات.

1.1.5 تحديد متغيرات الدراسة

على أساس ما سبق عرضه في الجانب النظري وبالاعتماد على الدراسات السابقة، فانه يمكننا أن نقترح المتغيرات التالية:

- ✓ C: يمثل نصيب الفرد من الإنفاق الاستهلاكي النهائي للأسر المعيشية، وهو القيمة السوقية لجميع السلع والخدمات، بما في ذلك المنتجات المعمرة(مثل السيارات والغسالات وأجهزة الكمبيوتر المنزلية) التي تشتريها الأسر.يستثنى شراء المساكن ولكنه يشمل الإيجار المحتسب للمساكن التي يشغلها مالكوها،ويشمل أيضا المدفوعات والرسوم للحكومات للحصول على التصاريح والتراخيص، بالإضافة إلى نفقات المؤسسات غير الربحية التي تخدم الأسر، والبيانات ثابتة بالدولار الأمريكي لعام 2015، وهو يعتبر مؤشر على الفقر؛
- ✓ G: يمثل الإنفاق الاستهلاكي النهائي للحكومة كنسبة من الناتج، وهو يشمل جميع النفقات الحكومية الجارية لشراء السلع والخدمات (بما في ذلك تعويضات الموظفين)، ويشمل أيضا معظم النفقات على الدفاع والأمن الوطنيين، ولكنه يستبعد النفقات العسكرية الحكومية، وهو يعبر عن أهم أدوات السياسة المالية؛
- ✓ GDP: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي هو الناتج المحلي الإجمالي مقسوما على عدد السكان، إجمالي الناتج المحلي هو مجموع إجمالي القيمة المضافة من قبل جميع المنتجين المقيمين في الاقتصاد بالإضافة إلى أي ضرائب على المنتجات وناقصا أي إعانات غير مدرجة في قيمة المنتجات، يتم احتسابها دون خصم لاستهلاك الأصول المصنعة أو لاستنفاد الموارد الطبيعية، البيانات ثابتة بالدولار الأمريكي لعام 2015.

ونستعمل في دراستنا بيانات تغطي الفترة من 1969 إلى غاية 2021 والتي تسمح لنا بالحصول على البيانات المطلوبة، ونعتمد في جلب المعطيات اللازمة للدراسة على قاعدة البيانات للبنك العالمي.

2.1.5 اختبارات كفاية العينة وفعالية التحليل ألعاملي

قبل التطرق إلى تحليل ودراسة النتائج المتحصل عليها يجب في البداية التأكد من كفاية حجم العينة للتحليل بطريقة ACP وقوة الترابط بين متغيرات محل الدراسة، ويكون ذلك في الاختبارين التاليين:

1.2 اختبار كفاية العينة KMO (Kaiser-Meyer-Olkin):

كما هو معلوم فان التحليل ألعاملي يعتمد على مصفوفة الارتباطات بين متغيرات الدراسة والتي عناصرها تضم معاملات الارتباط الخطي البسيط بين المتغيرات والتي تتأثر بحجم عينة الدراسة، وعليه فإننا نستخدم اختبار KMO لاختبار كفاية العينة للتحليل والدراسة، ونتيجة هذا الاختبار هي:

الجدول3: نتيجة اختبار KMO

GDP	0.5074
C	0.5061
G	0.5448
KMO	0.5107

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على مخرجات البرنامج الإحصائي2014- Xlstat.

نتيجة اختبار KMO هي 0,5107 أكبر من 0.5 حتى وان كانت ضعيفة إلا أنها تعني وجود علاقة بين المتغيرات محل الدراسة والتي تمكننا من اختزالها إلى عوامل مكتوبة على شكل خطي بدلالة المتغيرات السابقة، أي أن للتحليل ألعاملي فائدة وطريقة ACP تساعدنا على ضغط وتلخيص المعلومات.

2.2 اختبار فعالية التحليل ألعاملي (Bartlett)

يعتمد هذا الاختبار على الفرضية المعدومة التي تنص على أن مصفوفة الارتباطات هي مصفوفة وحدة، ونتيجة هذا الاختبار مسجلة في الجدول التالي:

الجدول4: نتيجة اختبار Bartlett

Khi² (Valeur observée)	80.8791
Khi² (Valeur critique)	7.8147
DDL	3
p-value	< 0.0001
alpha	0.05

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على مخرجات البرنامج الإحصائي2014- Xlstat.

وعلى أساس الاحتمال المرافق للإحصائية المحسوبة يمكننا رفض الفرضية المعدومة والقول بان مصفوفة الارتباطات تختلف عن مصفوفة الوحدة وبالتالي وجود ارتباطات كافية بين متغيرات الدراسة تمكننا من تطبيق ACP واختزال المحاور.

3.1.5 المتوسطات والانحرافات المعيارية للمتغيرات

من خلال الجدول أدناه نلاحظ أن الإنفاق الحكومي (G) وحصة الفرد من الناتج الحقيقي (GDP) هما المتغيرين الأكثر استقرارا خلال فترة الدراسة لأنها يحوزان على أقل قيمة لمعامل التغاير CV (نسبة الانحراف المعياري للمتوسط)، حيث أن الإنفاق الحكومي تراوحت قيمة بين 11% كأدنى مستوى سنة 2006 و 21% سنة 2015 كأعلى مستوى وبمتوسط قدره حوالي 16% خلال كل فترة الدراسة.

الجدول5: المتوسطات والانحرافات المعيارية للمتغيرات

Variable	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart-type	CV
GDP	2152.97	4246.24	3368.94	524.52	0.16
C	719.69	1759.27	1326.47	276.16	0.21
G	11.23	21.56	16.54	2.49	0.15

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على مخرجات البرنامج الإحصائي 2014-Xlstat.

وعلى العكس من ذلك فان المتغير نصيب الفرد من الإنفاق الاستهلاكي النهائي للأسر(C) هو الأكثر تشتتا ويتضح ذلك من خلال تسجيله لأكبر قيمة لمعامل التغاير، حيث بلغ أدنى مستوياته سنة 1969 بقيمة قدرها 719 دولار أمريكي لكل فرد وأعلى مستوياته سنة 2019 بقيمة قدرها 1759 دولار لكل فرد، وهذا يدل على مدى الاضطرابات الكبيرة الحاصلة في هذا المتغير خلال فترة الدراسة.

4.1.5 مصفوفات الارتباطات

من خلال مصفوفة الارتباطات نلاحظ أن لنصيب الفرد من الإنفاق الاستهلاكي للأسر (C) ارتباط قوي وموجب مع حصة الفرد من الناتج (GDP) وارتباط موجب كذلك مع الإنفاق الحكومي (G) ولكنه بدرجة أقل.

الجدول6: مصفوفة الارتباطات

Variables	GDP	C	G
GDP	**1**	**0.8680**	0.2475
C	**0.8680**	**1**	**0.3936**
G	0.2475	**0.3936**	**1**

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على مخرجات البرنامج الإحصائي Xlstat-2014.

وهذه النتيجة مقبولة من وجهة اقتصادية فزيادة الدخل الفردي الحقيقي تعني زيادة الطلب على السلع والخدمات من طرف الأسر وبالتالي زيادة الاستهلاك، كما أن ارتفاع نسبة الإنفاق الحكومي الاستهلاكي هو عامل محفز على زيادة الاستهلاك.

5.1.5 نسبة التمثيل على مستوي الدراسة

ونلاحظ في الجدول أدناه أن مجموع القيمتين الذاتيتين الأولى والثانية قريب من عدد المتغيرات 3 مما يعني أن المستوى الأول المشكل من المحور الأول والثاني يكفي لشرح وتفسير العلاقة بين متغيرات الدراسة.

الجدول7: نسبة التمثيل على مستوي الدراسة

	F1	F2
Valeur propre	2.0625	0.8195
Variabilité (%)	68.7493	27.3174
% cumulé	68.7493	96.0667

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على مخرجات البرنامج الإحصائي Xlstat-2014

فالمحور الأول يشرح حوالي 69% من كمية المعلومات للجدول الأولي للبيانات أما المحور الثاني فيشرح حوالي 27%من كمية المعلومات للجدول الأولي للبيانات، وعليه فالمستوى الأول يشرح حوالي 96% من كمية المعلومات للجدول الأولي للبيانات وهي نسبة معتبرة يمكننا الاعتماد عليها في التحليل والدراسة، وهذه القدرة التفسيرية الكبيرة توحي بالتجانس الكبير بين متغيرات الدراسة وقوة الجمود في الجدول الأولي للمعطيات والتي تصل إلى 96% وهي نسبة عالية.

6.1.5 التمثيل البياني للمتغيرات والسنوات

من خلال التمثيل البياني للمتغيرات يتضح أن كل المتغيرات مقبولة في التحليل والدراسة بسبب بعدها عن المركز، كما نلاحظ أن لمتغيرة نصيب الفرد من الاستهلاكي للأسر (C) ارتباط قوي وموجب مع حصة الفرد من الناتج (GDP) وهذا بسبب قرب المسافة بينهم، ومن خلال التمثيل البياني أدناه فإننا نسجل الفترة من 2010 إلى غاية 2021 ممثلة تمثيل جيد على المحور الأول وبقيم موجبة، وعلى العكس من ذلك فان الفترة من 1969 إلى غاية 1980 ممثلة أحسن تمثيل وبقيم سالبة على نفس المحور، أما على المحور الثاني فإننا نسجل الفترة من 2004 إلى غاية 2008 ممثلة تمثيل جيد على المحور الأول وبقيم سالبة.

الشكل 1: التمثيل البياني للأفراد (السنوات)

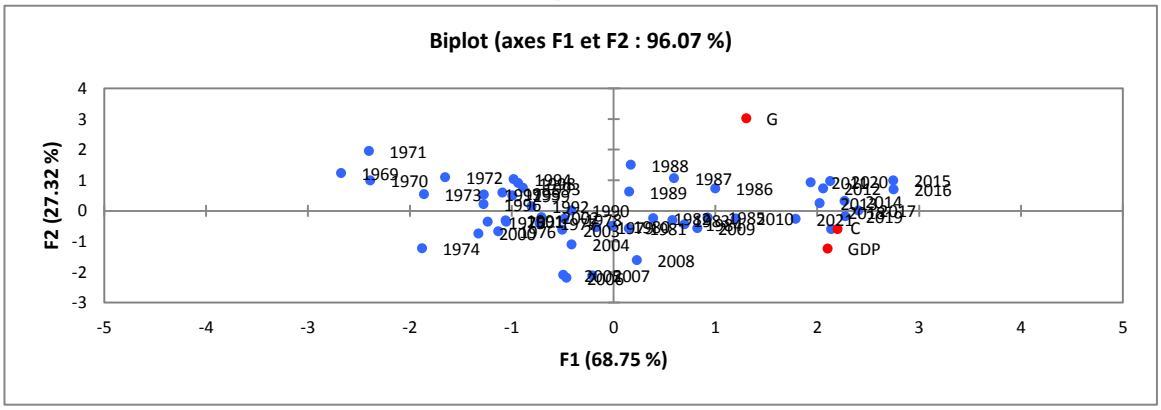

المصدر: من إعداد الباحثين بناءاً على مخرجات البرنامج الإحصائي Xlstat-2014

ومن خلال الربط بين التمثيل البياني للمتغيرات والسنوات يمكننا أن نستنتج أن الجزائر وخلال الفترة 2010 إلى غاية 2021 سجلت تحسنا كبيرا في حصة الفرد من الدخل الحقيقي ونصيب الفرد من الإنفاق الاستهلاكي للأسر المعيشية مما يدل على انخفاض معدلات الفقر نتيجة لجهود الدولة المبذولة من جانب الاقتصادي وتحسن المستوى المعيشي للأسرة الجزائرية نظرا للوفرة المالية وارتفاع أسعار النفط وعززت الجزائر للتنمية الاجتماعية، وعلى عكس من ذلك خلال الفترة 1969 إلى غاية 1980 عانت الجزائر من تدهور كبير في حصة الفرد من الدخل وانخفاض شديد في نصيب الفرد من الاستهلاكي الأسري وذلك نتيجة لتدهور الأوضاع الاجتماعية والمستوى المعيشي للأسرة الجزائرية نظرا للتحولات الاقتصادية وإقرار البرامج الإصلاحية التي كانت لها تكاليف اجتماعية واقتصادية وسياسية، وخلال الفترة من 2004 إلى غاية 2008 نسجل انخفاض كبير في الإنفاق الحكومي(G) وذلك للتأثر مؤشرات الدولة للصدمات الخارجية كما في أزمة 2008.

2.5 الدراسة القياسية

قبل الشروع في الدراسة القياسية، نعمل في البداية على إخضاع متغيرات الدراسة للوغاريتم النيبيري فتصبح المتغيرات على النحو التالي:LC، LG وLGDP، ويعتبر هذا الإجراء ضروري بالنسبة للمتغيرات الاقتصاد الكلي بغرض التقليل من الاضطرابات الحاصلة في المتغيرات خلال فترة الدراسة.

1.2.5 نتائج دراسة الاستقرارية وتحديد مستوى التكامل

إن المنهجية الإحصائية تقتضي في البداية تحديد النموذج الأنسب لبيانات عينة الدراسة، وعندئذ يكون من الضروري معرفة مستوى تكامل متغيرات النموذج، وبغرض ذلك نعتمد على الاختبارين (ADF) و(PP)، ونعتبر السلسلة مستقرة إذا كانت لا تحتوي على جذور وحدة في النماذج الثلاثة: بدون ثابت، مع ثابت، مع ثابت واتجاه عام، وبغرض تحديد التأخيرات اللازمة لتصحيح الارتباط الذاتي وعدم ثبات تباين الأخطاء المحتمل في نماذج جذر الوحدة لهذه الاختبارات فإننا نعتمد على الاختبار الأمثل الذي يحدده البرنامج آليا وعلى أساس أقل قيمة للمعيار Akaike والجدول التالي يمثل نتائج الاستقرارية:

الجدول8: نتائج اختبار استقرارية المتغيرات

	نوع الاختبار	اختبارADF			اختبار PP		
المتغير	نوع النموذج	6	5	4	6	5	4
LGDP	المستوى	-4.25 (0.00)	-0.83 (0.79)	1.77 (0.98)	-2.09 (0.53)	-2.04 (0.24)	1.63 (0.97)
	الفرق الأول	-9.15 (0.00)	-9.09 (0.00)	-8.71 (0.00)	-8.89 (0.00)	-8.83 (0.00)	-8.52 (0.00)
LC	المستوي	-4.96 (0.00)	-2.26 (0.18)	0.27 (0.76)	-2.30 (0.42)	-2.45 (0.13)	1.34 (0.95)
	الفرق الأول	-4.92 (0.00)	-4.83 (0.00)	-5.96 (0.00)	-6.20 (0.00)	-6.08 (0.00)	-5.77 (0.00)
LG	المستوى	-2.90 (0.17)	-2.78 (0.06)	-0.21 (0.60)	-2.62 (0.27)	-2.53 (0.11)	-0.01 (0.67)
	الفرق الأول	-5.10 (0.00)	-5.12 (0.00)	-5.18 (0.00)	-6.35 (0.00)	-6.46 (0.00)	-6.55 (0.00)

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews10.

(4)، (5) و(6): هي النماذج بدون ثابت، مع ثابت، مع ثابت واتجاه عام على التوالي.

عند تفحص الجدول أعلاه نلاحظ أن كل المتغيرات في المستوى الأصلي تملك جذر وحدة على الأقل بالنسبة لأحد النماذج الثلاثة وحتى عند 10% وبالتالي فهي ليست مستقرة وعند إخضاعها للفرق الأول فان كل المتغيرات تصبح مستقرة وعند 1% فقط وبالتالي فالسلاسل الأصلية متكاملة من الدرجة الأولى.

2.2.5 اختبار إمكانية التكامل المشترك لمتغيرات النموذج

يتعلق مفهوم التكامل المشترك بالعلاقة التوازنية في الأجل الطويل بين متغيرات النموذج، وفي حالة تأكد هذه الفرضية لا يصح تقدير النموذج على الشكل السابق لأنه يعتبر انحدار زائف، بل يجب تصحيح النموذج ويعرف عندئذ بنموذج تصحيح الخطأ (VECM).

1.2 اختبار تحديد قيمة التأخير في نموذج (VAR)

يجب في البداية تحديد قيمة التأخير اللازمة في نموذج VAR الأمثل بسبب حساسية نتيجة هذا الاختبار لقيم الإبطاء للمتغيرات، ونتيجة هذا الاختبار في الجدول التالي:

الجدول9: نتيجة اختبار تحديد قيمة التأخير في نموذج VAR

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	233.4188	NA	1.36e-08	-9.600785	-9.483835*	-9.556589
1	243.2476	18.01948	1.31e-08	-9.635318	-9.167518	-9.458536
2	259.5725	27.88824	9.73e-09	-9.940519	-9.121869	-9.631150
3	271.8440	19.42992*	8.60e-09*	-10.07683*	-8.907332	-9.634877*
4	274.9330	4.504810	1.13e-08	-9.830542	-8.310191	-9.255999

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews10.

النموذج VAR(3) هو الأمثل لأنه يعطينا أقل قيم لأربعة معايير مفاضلة وخصوصا معيارAIC وبالتالي فان الإبطاء المناسب الذي يتم استعماله في الاختبار والتقدير هي P=2.

2.2 اختبار التكامل المشترك (Johansen test)

وفي إطار إجراء اختبار (Johansen) فإننا نعتمد على اختبار الأثر واختبار القيمة العظمى، ونتيجة اختبار الأثر مسجلة في الجدول (10) تؤكد على رفض الفرضية المعدومة المتعلقة بالسطر الأول وهذا بمستوى 1% والتأكيد على أن رتبة المصفوفة غير معدومة أي وجود علاقة تكامل مشترك على الأقل، غير أنه لا يمكننا رفض الفرضية المعدومة للسطر الثاني والمتضمن لوجود علاقة تكامل مشترك على الأكثر وهذا حتى عند 10%.وعليه يمكننا أن نخلص إلى وجود علاقة وحيدة للتكامل المشترك بين متغيرات الدراسة.

الجدول10: نتيجة اختبار الأثر

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.472104	46.80193	35.19275	0.0019
At most 1	0.232457	14.85916	20.26184	0.2345
At most 2	0.032096	1.631144	9.164546	0.8493

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews10.

أما نتيجة اختبار القيمة العظمى فمسجلة في الجدول (11) تثبت رفض الفرضية المعدومة المتعلقة بالسطر الأول وهذا بمستوى معنوية 1% وهذا يدل على أن رتبة المصفوفة غير معدومة، غير أنه لا يمكننا رفض الفرضية المعدومة للسطر الثاني والمتضمن لوجود علاقة واحدة لتكامل مشترك وهذا بمستوي معنوية حتى عند 10%. وبالتالي نؤكد على وجود علاقة وحيدة للتكامل المشترك.

الجدول11: نتيجة اختبار القيمة العظمى

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.472104	31.94277	22.29962	0.0017
At most 1	0.232457	13.22802	15.89210	0.1254
At most 2	0.032096	1.631144	9.164546	0.8493

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews10.

3.2.5 نتيجة تقدير نموذج تصحيح الخطأ (VECM)

بعدما تأكدنا من وجود علاقة واحدة للتكامل المشترك بين المتغيرات المدروسة يكون من الضروري تقدير نموذج تصحيح الخطأ (VECM) والذي يعبر عن علاقة التوازن الحقيقية على الأمد البعيد بين المتغيرات وهذا حسب (Johansen et Juselius , 1990)، ونتيجة تقدير نموذج (VECM)على النحو التالي:

$$D(LC) = -0.080(LC(-1) - 0.726\ LG(-1) - 0.292\ LGDP(-1) - 2.776) + 0.241D(LC(-1)) + 0.067D(LC(-2))$$
$$(-1.97) \qquad (-3.67) \qquad (-1.70)$$
$$+0.006D(LG(-1)) + 0.074\ D(LG(-2)) + 0.008\ D(LGDP(-1)) + 0.705\ D(LGDP(-2)) + 0.001$$

ملاحظة: (.) تعبر عن إحصائية ستيودنت للمعنوية؛

يحتوي نموذج (VECM) على جزئيين، جزء يخص علاقة التكامل المشترك وهي المنطقة المظللة والتي تصف التوازن في الأجل الطويل، بينما الجزء الثاني فيخص الحركية في الأجل القصير وهي تظهر في فروقات المتغيرات بفترتي إبطاء ممثلة في نموذج VAR(2). إن معاملات علاقة التكامل المشترك مقبولة من وجهة

إحصائية لأنها ذات معنوية تختلف عن الصفر وهذا عند 5%. كما أن إشارتها جاءت تتوافق والطرح النظري فهي موجبة.

ونلاحظ من خلال معادلة النموذج أن هناك علاقة طردية بين نصيب الفرد من الناتج المحلي LGDP ونصيب الفرد من الإنفاق الاستهلاكي LC في الأجل الطويل، حيث ارتفاع في نصيب الفرد من الناتج المحلي يؤدي إلى ارتفاع نصيب الفرد من الإنفاق الاستهلاكي وبالتالي تخفيض الفقر وهذا ما يتوافق والنظرية الاقتصادية، وأظهرت النتائج إلى وجود أثر معنوي موجب (علاقة طردية) بين الإنفاق الحكومي الممثل للسياسة المالية في الجزائر ومستوى الاستهلاك الفردي مما يدل على انخفاض الفقر في الأمد البعيد، وذلك لاعتماد سياسة الدعم والتحويلات. وعلى حسب نتائج التقدير فان مرونة استهلاك العائلات للإنفاق الحكومي هي 7.26 بالألف وبالنسبة لحصة الفرد من الناتج الحقيقي هي 2.92بالألف.

تشير هذه النتائج إلى صلاحية النموذج المتحصل عليه في تحليل أثر السياسة المالية من خلال قناة الإنفاق الحكومي على معدلات الفقر في الأجل القصير، وعن معامل تصحيح الخطأ فهو مقبول إحصائيا كما أن إشارته سالبة(-0.08)

وهي توافق الطرح النظري، وهذا يعتبر شرط أساسي لقبول العلاقة (VECM). وعلى أساس قيمته فان معدلات الفقر المعبر عنه بنصيب الفرد من الإنفاق الاستهلاكي للأسر المعيشية تعدل قيمتها نحو قيمة توازنية خلال فترة زمنية بنسبة 0.08 أي وجود علاقة الإرجاع ضعيفة في الأجل الطويل، ووفقا لذلك ففي حالة حدوث صدمات في الأجل القصير تزيح النموذج عن وضع التوازن فان الفترة اللازمة لتصحيح الخطأ والعودة إلى وضع التوازن على الأمد البعيد هي 12 سنة ونصف، بمعنى نحو 8% فقط من الانحراف عن التوازن في الأجل الطويل يتم تصحيحها في الفترة الأولى (العام الأول).

4.2.5 تقييم نموذج تصحيح الخطأ (VECM)

1.4 دراسة استقرارية النموذج

بالاعتماد على التمثيل البياني التالي والمتضمن لمقلوب قيم جذور كثير الحدود، يتضح بأن مقلوب كل الجذور تقع داخل دائرة الوحدة مما يدل على استقرار النموذج المدروس.

الشكل2: مقلوب جذور النموذج

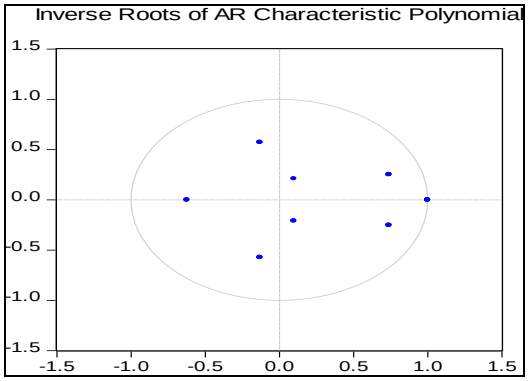

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews10.

2.4 دراسة وتحليل بواقي النموذج (VECM)

A. اختبار الارتباط الذاتي للبواقي

بغرض تحليل الارتباط الذاتي للأخطاء نعتمد على الشكل التالي والمتضمن لدوال الارتباط الذاتي لبواقي المعادلات الثلاثة مثنى مثنى، يوضح بأن أغلبها تقع داخل مجال الثقة أي أنها ذات معنوية إحصائية معدومة مما يؤكد على أن البواقي مستقلة عن بعض.

الشكل3: التمثيل البياني لدوال الارتباط الذاتي للبواقي (Correlogramme)

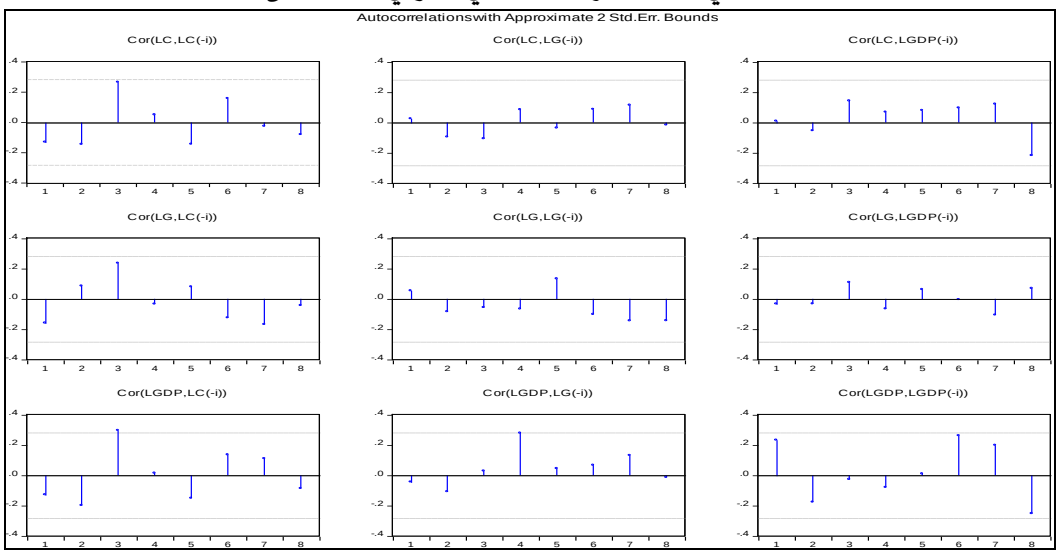

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews10.

B. اختبار ثبات تباين البواقي Test d'Homoscedasticity

بغرض اختبار فرضية ثبات تباين البواقي نعتمد على اختبار (White) حيث أن الفرضية المعدومة لهذا الاختبار تنص على ثبات تباين البواقي ونتيجة هذا الاختبار مسجلة في الجدول (12).

الجدول12: نتيجة اختبار ثبات تباين سلسلة بواقي نموذج (VECM)

Joint test:

Chi-sq	df	Prob.
235.4655	210	0.1097

Individual components:

Dependent	R-squared	F(35,14)	Prob.	Chi-sq(35)	Prob.
res1*res1	0.906729	3.888598	0.0045	45.33647	0.1133
res2*res2	0.782108	1.435773	0.2377	39.10541	0.2906
res3*res3	0.789087	1.496518	0.2118	39.45436	0.2775
res2*res1	0.844924	2.179380	0.0601	42.24620	0.1864
res3*res1	0.876726	2.844795	0.0198	43.83628	0.1453
res3*res2	0.765941	1.308974	0.3018	38.29707	0.3222

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews10.

والنتيجة أعلاه تؤكد على قبول الفرضية المعدومة حتى بمستوى معنوية 10% بالنسبة لبواقي كل المعادلات أو الفرضية المشترك لكل بواقي نموذج (VECM)، وعليه فان تباين البواقي ثابت خلال فترة الدراسة.

C. اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

إن نتيجة اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي مسجلة في الجدول التالي:

الجدول13: معاملات التوزيع الطبيعي لسلسلة بواقي نموذج (VECM)

Component	Jarque-Bera	df	Prob.
1	3.373298	2	0.1851
2	0.119446	2	0.9420
3	1.259312	2	0.5328
Joint	4.752056	6	0.5760

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews10.

باستعمال اختبار (Jarque Bera) بالنسبة لبواقي المعادلات الثلاثة فإننا نقبل فرضية التوزيع الطبيعي وحتى عند 10%، ويمكننا القول أن بواقي نموذج (VECM) هي سلسلة تشويش أبيض يخضع للتوزيع الطبيعي فهي مقبولة من وجهة إحصائية، وهذا يدل على قوة النموذج وأن الصياغة (VECM) صحيحة.

5.2.5 نتائج دراسة السلوك الحركي للنموذج

1.5 تجزئة التباين

إن تجزئة التباين تقيس نسبة مساهمة الصدمات العشوائية لمتغيرات النموذج في التقلبات المستقبلية لمتغير ما. ومن خلال تفحص الجدول (14) يتضح أنه في السنة الأولى حدوث صدمة في حصة الفرد من الناتج الحقيقي تساهم بنسبة قدرها حوالي 25% في تقلبات نصيب الفرد من الاستهلاكي النهائي للأسر أما بالنسبة للإنفاق الحكومي لم يبدي أثر كبير في السنوات الثلاثة الأولى، غير أن هذا الأخير يصبح يمثل نسبة مساهمة قدرها حوالي 27% في تفسير تقلبات تباين خطأ التنبؤ لمتغير الاستهلاكي النهائي للأسر بعد 10 سنوات، وتبقى مساهمة حصة الفرد من الناتج الحقيقي هي الأكثر أهمية بقيمة قدرها حوالي 31%، وهذه النتيجة توحي بالأهمية الكبيرة للصدمات في هذا المتغير في تفسير التقلبات المستقبلية لاستهلاك الأسري.

الجدول14: تجزئة تباين خطأ التنبؤ لنصيب الفرد من الاستهلاك الأسري

Period	S.E.	LC	LG	LGDP
1	0.042866	74.49795	0.316558	25.18549
2	0.066471	72.77095	1.725997	25.50306
3	0.095906	57.37230	5.549865	37.07784
4	0.122309	52.74664	10.45521	36.79815
5	0.147638	49.61765	14.27704	36.10531
6	0.169345	47.07796	17.80417	35.11786
7	0.188846	44.94046	20.87849	34.18105
8	0.205719	43.45922	23.51422	33.02656
9	0.220538	42.28971	25.65640	32.05389
10	0.233570	41.37575	27.42652	31.19773
Cholesky Ordering: LGDP LG LC				

المصدر: من إعداد الباحثين بناءاً على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews10 .

2.5 دوال نبض الاستجابة

تعتبر دوال نبض الاستجابة كأداة أخرى تساعدنا على التعرف على السلوك الحركي لمتغيرات الدراسة، وتقيس هذه الدوال تأثير صدمة بمقدار وحدة واحدة لإحدى متغيرات النموذج على القيم الحالية والمستقبلية

لكل متغيرات النموذج، ويلخص الشكل(4) دوال استجابة لوغاريتم نصيب الفرد من الاستهلاك الأسري للصدمات الناتجة عن باقي متغيرات النموذج، وفي التمثيل البياني أدناه المحور الأفقي يمثل الزمن الذي مر بعد حدوث الصدمة مقاس بالسنوات والمحور العمودي يقيس مقدار استجابة الاستهلاك الأسري.

الشكل4: دوال استجابة نصيب الفرد من الاستهلاك الأسري

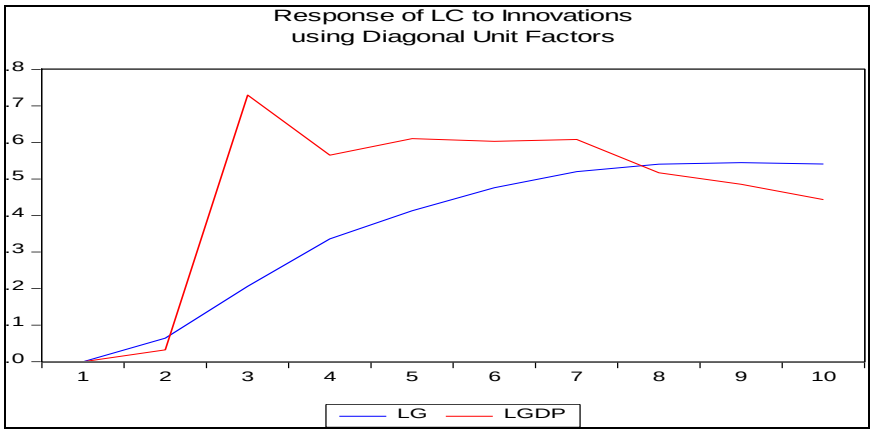

المصدر: من إعداد الباحثين بناءاً على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews10 .

يبين الشكل أعلاه أن تأثير صدمة في حصة الفرد من الناتج أكبر من تأثير الإنفاق الحكومي حتى السنة الثامنة وهذا يوافق التحليل السابق، فحدوث صدمة بمقدار وحدة واحدة في أحد المتغيرين له أثر موجب ودائم وبشكل متزايد على الاستهلاك الأسري، ففي السنة الثانية تكون الاستجابة ضعيفة وهي حوالي 6%، غير أنها بالنسبة لحصة الفرد من الناتج ترتفع استجابة الاستهلاك الأسري في السنة الثالثة لتبلغ أعلى مستوياتها وهي حوالي 70% تبدأ في التراجع فيما بعد لتستقر عند القيمة 44% خلال باقي الفترة، أما بالنسبة للإنفاق الحكومي فان نسبة الاستجابة منذ السنة الثانية تتزايد ولكنها بوتيرة ثابتة نوعا ما خلال كل الفترة لبلغ نفس القيمة أي حوالي 50%، وهذه النسب كلها تحسب من قيمة الزيادة الحاصلة في قيمة هذه المتغيرات.

6. الخاتمة:

من خلال دراستنا لفعالية السياسة المالية في التخفيف من حدة الفقر وكدليل تجريبي اعتمدنا على بيانات الاقتصاد الجزائري 1969 إلي غاية 2021، وبغرض اختبار فرضيات الدراسة والإجابة على تساؤلاتها من جانب قياسي اقترحنا عينة تتكون من 53 سنة للفترة 1969 إلى غاية 2021، ضمت هذه العينة ثلاثة متغيرات وهم الإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج، حصة الفرد من الناتج الحقيقي ونصيب الفرد من الاستهلاك الأسري. وبينت نتائج دراسة الاستقرارية أن المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى، كما أنه عند تطبيق اختبار جوهنسن اتضح أنها في حالة تكامل مشترك مما خولنا تقدير نموذج تصحيح الخطأ (VECM) وأنه ذو صلاحية إحصائية مقبولة، وضمن هذا النموذج فان مرونة استهلاك العائلات للإنفاق الحكومي هي 7.26 بالألف وبالنسبة لحصة الفرد من الناتج الحقيقي هي 2.92 بالألف وهذا على الأمد البعيد، كما أن الزمن اللازم لتصحيح الأخطاء الأجل القصير والعودة إلى وضع التوازن على الأمد البعيد حوالي 12 سنة ونصف، وعن نسبة مساهمة الإنفاق الحكومي في تحديد التقلبات المستقبلية للاستهلاك الأسري فقد اتضح أنها حوالي 27%، أما بالنسبة لحصة الفرد من الناتج فهي حوالي 31%. وفي حالة حدوث صدمات فان استجابة الاستهلاك الأسري لحصة الفرد من الناتج الحقيقي في السنوات الأولى تكون الأكثر أهمية وفي السنة الثانية بالخصوص حوالي 70% ثم تتراجع قليلا لتصل القيمة 44% وبالنسبة للإنفاق الحكومي تتزايد الاستجابة باستمرار لتستقر عند القيمة 50%، وبذلك أظهرت الدراسة أن

هناك علاقة تأثير يمارسه كل من حصة الفرد من الناتج (GDP) والإنفاق الحكومي (G) على الفقر في الجزائر، وهذا التأثير يختلف فنجد تأثير (GDP) أقوى في حين كان تأثير الإنفاق الحكومي بأقل قوة ، ومنه فان تأثير السياسة المالية في الجزائر توصف بالضعف في المدى القريب وتعرف ارتفاعا في المدى البعيد وبالتالي فانه يمكن استخدام أدوات السياسة المالية لمحاولة التخفيف من حدة الفقر وتحسين مستوى المعيشي للفقراء وذلك يعتمد على مدى كفاءة استخدام وتوظيف المال العام بما يسمح باستفادة الطبقات الهشة والفقيرة من هذا الإنفاق وتعزيزه من أجل دعم النمو الاقتصادي.

الاقتراحات

توصلت الدراسة إلى بعض التوصيات والاقتراحات

- دعم الفئات الفقيرة والعمل على وصول الإعانات لمستحقيها الحقيقيين؛
- لابد من الدولة الجزائرية إتباع الاستراتيجيات بعيدة المدى والابتعاد عن السياسات الظرفية المؤقتة؛
- لا يمكن نجاح السياسة المالية في مواجهة ظاهرة الفقر من دون وجود نظام فعال وشفاف لإدارة المال العام والاستثمارات العامة؛
- إتاحة تمويل للفقراء ومحدودي الدخل وذلك بخلق آليات فعالة للتمويل كتمويل المتناهي الصغر؛
- ضرورة القضاء على التمايز الطبقي وتحقيق التوزيع العادل للثروة؛
- يعد انخفاض معدلات الفقر في الجزائر مؤقتة وغير مستدامة وذلك نظرا للاعتماد الكلي على الإيرادات البترولية بنسب كبيرة في تمويل الإنفاق العام مما يقتضي خلق اعتمادات تمويلية جديدة.

7. . قائمة المراجع:

أولاً: المراجع باللغة العربية

- إدريس ولد القابلة،(2004)، الفقر في بلادي، ناشري؛
- البنك الدولي،(2022)، الفقر والرخاء المشترك2022: تصحيح المسار، البنك الدولي، واشنطن؛
- إيمان محمد عبد اللطيف مصطفى،(2020)، العلاقة بين الفقر والنمو الاقتصادي بالتطبيق على الحالة المصرية (2000/1990، 2017-2018)،المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، المجلد50،العدد3، ص ص 503-546؛
- سالم توفيق النجفي، أحمد فتحي عبد المجيد،(2008)، السياسات الاقتصادية الكلية والفقر مع إشارة خاصة إلى الوطن العربي، ملركز دراسات الوحدة العربية،طبعة أولى، بيروت،لبنان؛
- سيث دبليو نورتن،(2006)،النمو الاقتصادي والفقر بحثا عن انسياب الفوائد للأسفل، معهد كيتو،منبر الحرية؛
- صندوق النقد العربي،(2020)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2020، العدد40، أبو ظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة؛
- عباس وداد،(2018)، دور سياسات التنمية المستدامة في الحد من الفقر دراسة حالة الجزائر-أردن-اليمن، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف،سطيف، الجزائر؛
- عزال العوسي،(2016)، دور السياسة المالية في الحد من ظاهرة الفقر دراسة خاصة للحالة المصرية، مجلة القانون والاقتصاد، العدد89، ص ص 613-713؛
- كريم زرمان،لطرش صبرينة،الجودي محمد علي،(2022)، ظاهرة الفقر في الجزائر الأسباب وطرق المعالجة 2000-2019، مجلة آفاق للعلوم، مجلد7،العدد2، ص ص 754-770؛

- مارتن مولايزن، فلاديمير كليوويف،سارة سانيا،(2020)،الشجاعة تحت خط النار، استجابات السياسة في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية إزاء جائحة كوفيد19، الموقع الالكتروني:
(consulté le 26/09/2022)https://www.imf.org/ar/Blogs/Articles/2020
- محمود أحمد فواز،(2021)،دراسة أثر السياسات المالية والنقدية على الحد من الفقر دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري 1990-2020، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد 12،العدد4، ص ص 79-100؛
- هبة عبد المنعم، سفيان قعلول،(2022)، نحو عقد اجتماعي جديد في الدول العربية،دور المالية العامة، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، دولة الامارات العربية المتحدة؛
- وحيد عبد الرحمان بانافع، عبد العزيز عبد المجيد،(2020)، السياسات المالية بين أولويات النمو ومتطلبات العدالة، مركز البحوث والدراسات،الرياض؛

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية:

1. governement algérien. (2010). *Algérie 2 rapport national sur les millénaire pour le développement*؛
2. Lacey, E., & Massad, J. (2021). *Areview of fiscal policy responses to Covid19.* world Bank Groop.